

بيروت - من وسام أبو فرحوش | سؤال واحد «يضج» في بيروت «الماهولة» بملفات كثيرة: ما سر هذه «المهادنة» المفاجئة التي هيبت فوق كومة من السيناريوات التي كانت توحى بإقتراب موعد «الشتر المستطير» وشروعه الهائلة؟ حيرة في الصالونات السياسية، استحضار لـ «العراقين» ورصد لـ «الصحنون اللاقط»، تعقب لحركة الموقفين والحراك في العواصم القريبة والبعيدة.

كل ما يعرفه المراقب والمواطن في بيروت أن «كلمة سر» هيبت من مكان ما، أضحت إلى «إطفاء المحركات» على حين غرة، فإنقلب التهديد والوعيد حواراً وتودوا و... كان شيئاً لم يكن فصاةً وبعدما كان الضجيج يملاً الشاشات عن الفوضى والتفويض و«العمويين» و«العصيان» وقلب الطاولة، صار الحديث في بيروت عن النهضة والحوار والاستقرار والوحدة الوطنية وشبكات الأمان والمركب الواحد. هذا «التبدل الفجائي» في الخطاب والمزاج وحرارة الطقس السياسي جعل مجلس الوزراء يستبدل في جلسته أول من أمس ملف «شهود الزور»، الذي كان ملء الدنيا وشغل الناس بملف «الغفريات».

هكذا ويد «سحر ساحر» لم يعد ملف «شهود الزور» المعر الإجباري لحماية الاستقرار والحكومة والبلاد، فهو ترك جانبا لتحل مكانه الغفريات على طاولة مجلس الوزراء، الذي فاقت منه راحة الانقسام غير التصويت (14 مقابل 14». تحت نغمايات المجلس ربما «إختمدت» كلمة السر التي أوعزت بتمدّد إطلاق النار» السياسي في انتظار الحراك الدائر في «غرف مقفلة» في أكثر من عاصمة ذات صلة بـ «المناقصات» حول الوضع اللبناني ودفتر شروطه. اللبنانيون لم تأخذهم «المهادنة الخداعة» لإدراكهم أن «ما كتب قد كتب»، فالقرار الظني في جريمة اغتيال رئيس الحكومة السابق رفيق الحريري سيصدر... «حزب الله» لن يسكت إذا اتهم بالتورط في عملية الإغتيال، ورئيس الحكومة سعد الحريري لن يرضخ لضغوط تطالبه الإعلان عن مراسم لبنانية لـ «دفن» (الحكومة الدولية، ثمّة انطباع في بيروت أن «الهدنة الهشة»، ستزاد هشاشة كلما اقترب

موعد صدور القرار الاتهامي... فسورية القلقة بلغت الحريري عبر «الحمام الزاجل» خريطة الطريق لـ «فض يد» من «المؤامرة الدولية»، و«حزب لله» الذي يريد الدفاع عن نفسه لم يخف استعداده للقيام بكل ما من شأنه الإطاحة بالمحكمة، في الوقت الذي عملت المملكة العربية السعودية ما «في وسعها» وأعلنت الإدارة الأميركية أنها لن تتساهل إزاء أي شعب بطل المحكمة، وجددت استحضر لـ «العراقين» ورصد لـ دعم محكمة لهماي لكانها تستعد

لاسر ما، فهي تستضيف جهمرة من الصحفيين اللبنانيين، في اطار دفعة أولى لتليها دفعات لـ «تصريحهم» على متابعة مجريات المحكمة الدولية التي استعاد المدعي العام فيها دانيال بلمار جريمة 14 فبراير 2005 بـ «الصوت والصورة» عندما أجرى محاكة للانفجار في بوردو الفرنسية أخيراً. في موازاة ذلك، توقفت الدوائر السياسية في بيروت باهتمام امام الاتصال الذي أجره الرئيس الإيراني محمود احمدي نجاد بالعاehl السعودي الملك عبد الله وهو الثاني في اقل من عشرة ايام بعد الاتصال الذي سبق زيارة نجاد للبنان.

وفيما أفادت وكالة الأنباء الإيرانية أن عبد الله وحمدي نجاد «تباحثا في سبل تعزيز التعاون الثنائي والتطورات الأخيرة الإقليمية والدولية»، ذكرت وكالة الأنباء السعودية «أن الملك عبد الله تلقى اتصالا من الرئيس احمدي نجاد» بحثا خلاله «في العلاقات الثنائية والتطورات في المنطقة». وقد انهمكت بيروت بالتدقيق في أفاق «ديبلوماسية الهاتف» بين الرياض وطهران عدادة عودة «الحرازة»، إلى خطوط التواصل المباشر وعلى أعلى مستوى بين السعودية وسورية بالتزامن مع محاولة حلحلة ملف الحكومة العراقية وترقب ما ستسفر عنه الجولة العربية - الإقليمية لرئيس الوزراء المنتهية ولايته نوري المالكي.

ولم يحجب تواصل الـ «اس» (اليران السعودية) الانتظار عن الاتصال «المعزز» الذي أجرته وزيرة الخارجية الأميركية هيلاري كلينتون الاربعاء بالرئيس اللبناني ميشال سليمان بعد ثلاثة ايام من زيارة مساعدها لتسؤون الشرق الأدنى جيفري فيلتمان لبيروت. وقد ادكت كلينتون لسليمان «عدم التسامح» مع المحاولات الهادفة إلى إضعاف المحكمة

كلينتون أبلغت سليمان «عدم التسامح مع إضعاف المحكمة»

لبنان: مجلس الوزراء استبدل «شهود الزور» ب... النفايات



كلينتون متحدة خلال العشاء السنوي لمؤسسة «ميركان تاسك فورس أون البستاني» أول من أمس في واشنطن (أف ب)

جنيطلا، أنه لا يمكن الانتظار أكثر، وساع لا تشير إلى تراجع أو تبذل في موقف الطرف الأخر، وأن دمشق نصحت تاليا بالتعجيل

القانونية التي يفترض أن يقوم بها البرلمان (في موضوع المحكمّة). ونقلت تقارير أخرى عن مصادر بريز اتبياحه الكبير لنتائج محادثاته مع الأسد ولما سمعه من الرئيس السوري عن المدى الذي وصلت إليه علاقة الـ «سين سين»، مؤكداً أن هذا المدى تفغيل تحركه نحو المساهمة

في ملء الفراغ الداخلي وتكريس التهنئة. وفي السياق نفسه، وعلى نفس «الموجة» من الإشارات المتناقضة، ذكرت معلومات في صحف قريبة من المعارضة أن اللقاء الذي جمع قبل يومين بين المعاون السياسي لأمين العام لـ «حزب لله» الحاج حسين الخليل ورئيس المحكمة لبنان «أمر مقفلة» مذكرة «بالدعم الثابت لإدارة الرئيس أوياسا لطورب المؤسسات اللبنانية القوية والفاعلة»، واكثره «التزام الولايات المتحدة القوي بسيادة لبنان واستقلاله واستقراره». وجاء اتصال كلينتون بالرئيس اللبناني عشية مغادرته اليوم إلى سويسرا لتروّس الوفد اللبناني الى المحكمة الدولية التي تعقد هناك يومي السبت والأحد، والتي يرتقب أن يلتقي على هامشها الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي الذي سيستقبل الاسبوع المقبل في باريس رئيس البرلمان نبيه بري.

ويوسط استمرار «العينون» العربية والدولية على لبنان، كتكثفت امس بالخطوط العريضة للمحادثات التي اجراها الرئيس بري في دمشق يوم الأربعاء مع الرئيس الحراري بشار الأسد، والتي أرجأ مجلس الوزراء اللبناني على وقعها وعلى ناز، تجديد المظلة العربية حول لبنان بت ملف شهود الزور الى جلسة مقفلة.

الا انه ورغم الارتياح الذي ساد الاوساط السياسية لرمي «كرة نار» شهود الزور وإرجاء هذا «الاستحقاق» الذي كان ينذر بمواجهة كبيرة تضع مصير الحكومة على المحك، فان بعض الاوسط غمز من قناة اامكان ان يكون الإرجاء الذي حصل اول من امس لهذا الملف هو «الفرصة الأخيرة» قبل ان تدق «ساعة الأخيرة» فقل ان تدق «ساعة الأخيرة» ولو «بالتصويت» لإحالة القضية على المجلس العدلي كما تطلب المعارضة السابقة أو على القضاء العادي كما تدعو «14 مارس» استعدادا إلى تقرير وزير العدل ابراهيم نجار.

المخالف لكل ما ورد في وسائل الإعلام بشأن المشاورات السورية - السعودية» التي وصفها بأنها تنشر بالخير. وذكرت مصادر ان لقاء بري مع الاسد منح رئيس المجلس النواب زخماً سياسياً ارض الواقع».

وكانت جلسة مجلس الوزراء

التي توقع وزير الدولة ابو فاعور ان تكون جلسة «تحضير أرواح»، انعقدت اول من امس لتنتهي «مسرعا» الى إرجاء ملف شهود الزور الذي شبهته الوزير جان اوغاسبييان بمسرحية «الحطلة» للأخوين الرحباني، وذلك بعدما كرر كل فريق مواقفها المعروفة. لكنّ التصويت الذي جنيته المجلس في هذا الموضوع لجأ اليه في ملف عقود سولكين لترسو المنتسجة على تعاليل 14/14 بين فريقين، الاول يؤيد المضي في تجديد العقد مع «سولكين» وكسب تخفيض الـ 4 في المائة قبل ان تمر المهلة ويتم تجديد العقد تلقائياً، والثاني طالب بمناقصة عملية وعارض تمديد العقد. ولغت في التصويت الذي أُعْثِر «بروقية» لما يمكن ان يكون عليه المشهد اذا طرَح ملف شهود الزور على التصويت، انضمام ثلاث وزراء من اصل 5 لرئيس الجمهورية (زياد بارود ومنى عفيش وعدنان السيد حسين) لسرى المعارضة السابقة، في مقابل تصويت وزير رابع (عدنان القصار) مع الاكثرية، علماً أن وزير الدفاع الياس المر كان غائبا.

كما لفت سلوك الوزراء الثلاثة لرئيس «اللقاء الديمقراطي» النائب وليد جنبلاط، اذ صوتتاشان منهما (ابو فاعور وغازي العريض) مع 8 مارس، فيما وقف اكرم شهيب مع 14 مارس.

وفي المواقف، أكد نائب الأمين العام لـ«حزب الله» الشيخ نعيم قاسم خلال استقباله الوزير السابق ونّام وهاب، أن «استقرار لبنان أساس، ونحن كحزب ومعارضة حرصاء على تعزيز مسار الوحدة الوطنية، من دون المس بالنوابت وعلى رأسها مواجهة الخطر الإسرائيلي ودعم قوة لبنان ومقاومته وشعبه».

وشدد قاسم على أن «فتح ملف الشهود الزور اولوية تحصن الداخل اللبناني من العبث الدولي من الافتراءات والتهامات الجائرة، ولا تتفع المناورات في الاستقواء بالخارج، فالحل يبدأ من لبنان، ومن تعاون الأطراف المعنية، ونحن مستعدون لكل ما من شأنه أن يمنع الكاس المرّة عن بلدنا».

واعترى وهاب «أن ملف شهود الزور هو المفتاح لكثير من الأمور، وهو رغم تأجيله في مجلس الوزراء سيبقى قضية مهمة وستبقى مستعدون لكل ما من شأنه أن يمنع على القضاء لاتخاذ الإجراءات اللازمة ولن نتراجع».

مقتل رائد ورقيب في الجيش اللبناني خلال مداهمة في مجدل عنجر

| بيروت - «الراي» |

عما جرى جاء فيه: «صباح الخميس، وأثناء قيام دورية من الشرطة العسكرية بملاحقة عسكريين فارين في بلدة مجدل عنجر، تعرّضت ل إطلاق نار من عناصر مسلحين تمّ تحديد هوياتهم، ما أدى إلى استشهاد ضابط برتبة رائد ورقيب، ردت الدورية على مصار إطلاق النار، وتقوم قوة من الجيش بدهم اماكن المتورطين في الحادث، لتوقيفهم وأحلتهم على القضاء المختص».

وهذرت قيادة الجيش «كل من يؤوي ايا من المطلوبين أو يستتر عليهم، أنه سيتم التعامل معه كإحد المطلوبين المخطص».

في موازاة ذلك، أعلن اهالي بلدة مجدل عنجر في مؤتمر صحافي استعدادهم للتعاون مع الجيش اللبناني لتسليم المطلوبين في حادثة اطلاق النار، في حين استنكر «تيار المستقبل» ما وصفه بـ «الجريرة النكراء التي ادت الى استشهاد ضابط ورقيب من الجيش اللبناني».
يذكر ان الرائد عبّو روكس جاسر من مواليد 1969 - بيروت، متاهل وله ثلاثة اولاد، فيماالرقيب زياد محمد شومان المس من مواليد 1978 بر الياس - زحلة، متاهل وله ولدان.

الجيش يضرب بقسوة ضابطاً في الأمن الداخلي مرتدياً بزّته العسكرية

إشكال بين... «رفاق السلاح»

| بيروت - «الراي» |

بالقوة، وتطور الأمر الى ضرب صالح من عناصر الجيش بقسوة ما أدى لإصابته بجروح متوسطة ومستشفى الى مستشفى «الحياة» لتلقي العلاج وهو أقرب مستشفى الى الإشكال.

ولم تلبث ترددات الإشكال ان بلغت مجلس الوزراء اللبناني الذي كان متعذراً، وقد اعلم وزير الداخلية زياد بارود بعد الجلسة «أن من غير المسموح أن يتم التعرض لأي مواطن او تتم معاملته بطريقة سيئة، فكفنا انا حصل الامر مع ضابط برتبة عقيد» وأكد بارود انه «لا يجوز استباق الامور بانتظار نتائج التحقيقات التي تتم حالياً بالتنسيق بين قيادتي المؤسسات العسكريةين»، مضيفاً: «المؤسسة العسكرية والأمنية واحدة، والضباط خرجوا في المدرسة الحربية نفسها»، داعياً الى عدم تضخيم الامور، ومؤكداً في الوقت عينه ان قيادة الجيش لا تقبل بما حصل.

استوقفت الدوائر المراقبة الإشكال بين «رفاق السلاح» الذي وقع ليبل الأربعاء بين دورية للجيش اللبناني والعقيد في قوى الامن الداخلي حسين صالح وضرب الأخير بقسوة من عناصر الجيش ما استدعى نقله الى المستشفى.

وفي التفاصيل، ان ابن العقيد صالح، وهو ضابط سربة لسير في الضاحية الجنوبية لبيروت، كان شهر مسدسه بوجه أحد المواطنين إثر اشكال على خلفية فضيلة المروء في منطقة غالبري سمعان قرب مستشفى «الحياة» (على تخوم الضاحية الجنوبية لبيروت). وبينما كانت دورية من الجيش تُتم في المكان لحظة الإشكال اعتقلت نجل صالح على الفور مع رفيق له.

كذلك فحكماً سيتحوّل الى القاضي العادي، مشيراً الى ان «ما يهيمنا اليوم هو أن يأخذ القضا، مجراه ولا يكون هناك احتقان في الشارع». ورفض «أن نغرق في قضايا أخرى ونبتعد عن المشاكل العميقة للناس كالكهرباء، والماء، ومشارج القوانين التي لم تناقش في مجلس النواب»

قائد فريق المحاكمة في مكتب بلمار: القرار الاتهامي سيوجه إلى أفراد

| بيروت - «الراي» |

استعقب المنتدى الدولي للإعلام الذي دعت اليه «المحكمة الخاصة بلبنان» في مقرها في لايتشدام (الضاحية الشمالية لمدينة لهماي) اهتمام بيروت التي عاينت بمنعّم ما كشف عنه قائد فريق المحاكمة في مكتب المدعي العام دانيال بلمار الكهّاد وتهيب والذي عكس ان القرار الاتهامي في جريمة اغتيال رئيس الحكومة السابق رفيق الحريري لم يعد بعيداً.

ففي اليوم الأول من المنتدى الذي دعي اليه عدد محدد من الإعلاميين اللبنانيين كشف وتهيب أن «القرار الاتهامي سيوجه اتهاماً إلى أفراد وليس إلى كيانات سياسية أو حزبية أو تنظيمية من أي شكل كان، كما أنه لن يوجه اتهامات إلى دول أو أنظمة»، وشدد على أن «هذا القرار سيكون واضحاً ومُضملاً يستند إلى الواقع والأدلة فقط، وهي ستكون موثوقة»، مضيفاً ان «نهم التي ستؤجّه مستندت إلى القانون اللبناني وإلى المعايير الدولية، وسيكون القرار مختلفاً عن القرارات الاتهاميّة اللبنانيّة».

وعن ملف «شهود الزور»، قال: «إنهم شهود غير موثوق بهم»، موضحاً أن مفهوم «شهود الزور» مختلف كلياً.

أسارتا: عمل «البونيفيل» منفصل عن المحكمة الدولية

وصف القائد العام لقوة «البونيفيل» المعززة الجنرال البرتو أسارتا الوضع في جنوب لبنان بأنه «هادئ بشكل عام»، لافتاً إلى «أن الأوامر الأربعة الأخيرة هي من الأكثر استقرارا»، ومشيراً الى ان «بعض الأحداث التي تحصل تبقى صغيرة، كما ان الحادثة الأخيرة في بلدة العديسة (بين الجيشين اللبناني والإسرائيلي) محدودة ومعزولة». وعبّر أسارتا خلال استقباله امس النائب علي خريس (من كتلة رئيس البرلن نبيه بري) عن سروره لتأكيد خريس «ان لا ربط بين الأحداث السياسية الداخلية، وبين مهمة «البونيفيل». وقال: ان عمل «البونيفيل» يحدده القرار 1701 وهو قرار منفصل عن المحكمة الدولية التي لا تعرف عنها شيئاً، ولا تتدخل في عملها لأن ذلك ليس من مهمتها».

السيد حسين استقبل السفارة الأميركية

استقبل وزير الدولة عدنان السيد حسين السفارة الأميركية مورا كونيالي حيث تداول معها بالأوضاع اللبنانية والإقليمية. وأعلن السيد حسين في تصريحها له امس تأييده «حالة ملف شهود الزور الى المجلس العلي نسبة الى مرسوم صدر في عهد الرئيس عمر كرامي بعد اغتيال الرئيس رفيق الحريري في العام 2005، مشدداً على عدم صلاحية مجلس الوزراء لغرض الاطار القانوني في طرح هذا الملف».

وقال: «أرى أنّ القضاء العدلي مختص في هذه القضية، ولكن اذا لم يكن كذلك فحكماً سيتحوّل الى القاضي العادي»، مشيراً الى ان «ما يهيمنا اليوم هو أن يأخذ القضا، مجراه ولا يكون هناك احتقان في الشارع». ورفض «أن نغرق في قضايا أخرى ونبتعد عن المشاكل العميقة للناس كالكهرباء، والماء، ومشارج القوانين التي لم تناقش في مجلس النواب»

| بيروت - «الراي» |

انهمكت بيروت امس بتقرير عرضه تلفزيون mtv اللبناني عما وصفته بأنه «اعتداء وزير السياحة فادي عبود (من حصة العماد ميشال عون) بالضرب المبرح على إحدى مساعدهاته وطرحها ارضاً بعد استقلاله وقد مالبزياً»، وما اسفحه «كيدية في تعاطي «وزير الإصلاح والتغيير» مع موظفي وزارته على خلفيات سياسية». وقد نفى عبود من تناوله التقرير، واصفاً اياه بأنه «مختلف والمفق عوام من الصحة»، ومشيراً الى «أن الهدف منة التعمية على قضية مخفار المتين الذي يملكه صاحب محطة mtv (غبريال المر)».

أضاف: «مخفار المتين مخالف للقانون في منطقة سياحية وبنيته فيها العديد من منابع المياه، وتدخل كل لوئف الموضوع انطلاقاً من دوري كوزير للسياحة. وهذا الموضوع كان يدبر عليهم الماينين، ونظاهرة (اول من امس) لاهالي المتين ومجلسها البلدي امام وزارة البيئية اصابتهم في المصميم، علماً انهم هددوني لعدم المشاركة». ولغت في انه منذ توليه الوزارة «الم يات اي وفد ماليزي اليها، والمستشار جوزف حيمري يشارك في كل الاجتماعات، الامر واضح ان اي وفد ماليزي لم يدخل الوزارة خلافاً لما ذكره التقرير». وكانت قناة MTV قالت في تقريرها انه بحسب شاهد عيان في وزارة السياحة، فقد استقبل عبود الاسبوع الماضي وقدّاً ماليزياً، واتشاء الاجتماع طلب من الموظفة اللاتيان بملف فاتخارت وعندما حضرت اهاتها امم المجتمعين.

ويضيف الشاهد بحسب المحطة: «عندما غادر الوفد، اعترضت الموظفة على الطريقة التي تكلم بها الوزير طالبة منه عدم المواجهة امام الناس فحصل تالسن بينهما حيث